د. مظهر محمد صالح *: الابعاد الاقتصادية لدورة العاب –خليجي 25

١–تمهيد :

أ. عد علم الاقتصاد الرياضي (Sport Economics) أحد فروع علم الاقتصاد الذي يركز على علاقته بالرياضة. ويغطي كلا من الطرق التي يمكن للاقتصاديين من خلالها دراسة المؤسسات المختصة بالشان الرياضي ، وكذلك السبل التي يمكن أن تسمح بها الرياضة للاقتصاديين بالبحث في العديد من الموضوعات ، بما في ذلك سلوك التمييز ضد الرياضات وقانون مكافحة الاحتكار. اذ تستند الأسس النظرية لهذا الفرع من العلوم الانسانية بشكل كبير على الاقتصاد الجزئي (Microeconomics).

فكانت أولى بدايات الارتباط الاقتصادي الرياضي في أعقاب الحرب العالمية الثانية كون أن الرياضة تمثل وسيلة دعاية و مجال إشهار واسع الانتشار كما أن تزايد عدد الرياضيين قد خلق سوقا رابحة في مجال إنتاج وتسويق واستهلاك الأجهزة والمعدات الرياضية. فابتداءً من عام 2006 ، قام حوالي 100 إلى 120 أستاذ جامعي في الولايات المتحدة بتدريس دورات في الاقتصاد الرياضي في حين عدت مجلة الاقتصاد الرياضي (JSE) (Journal of Sports Economics) بمثابة المجلة العلمية الدورية الاولى التي تُراجع وتُنشر كل ثلاثة أشهر ، بحوثًا علميةً في مجال اقتصاديات الرياضة. بل تعد (JSE) فريدة من نوعها من حيث أنها المجلة الوحيدة عالميا والمكرسة خصيصًا لهذا المجال سريع النمو. وهدفها هو إجراء المزيد من البحث في مجال اقتصاديات الرياضة من خلال الجمع بين البحث النظري والتجريبي في مكان فكري واحد.

ب– يرى – ستوكفيس – عالم اجتماع الرياضة الهولندي أن تكامل الأنشطة الرياضية مع المصالح الاقتصادية قد أدى إلى احتلال الرياضة مكانة رفيعة في الحياة الاجتماعية، كون أن النظام الرياضي يقوم على دعائم اقتصادية ،فالغرض الأول للعلاقة بين الرياضة والاقتصاد يتمثل في

اعتماد الرياضة على الاقتصاد لتمويل مختلف أوجه النشاط بها، وأن الغرض الثاني يتمثل في رعاية المصالح التجارية والاستهلاكية للرياضة كمصدر للربح و وسيلة دعاية ناجحة. وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين ظهر الاهتمام جليا لدور القطاع الاقتصادي في الرياضة حيث تنوعت واختلفت الدراسات في هدا الشأن ولاسيما ما تعرضه دورية (JSP) الامريكية

(Journal of Sports Economics) والتي ترى في الرياضة أحد فروع الاقتصاد الجزئي الحديث كما ذكرنا آنفا ، حيث أن ممارسة النشاط الرياضي ذات أهمية اقتصادية ثنائية بالنسبة للفرد والدولة. فبالنسبة للفرد فإنها تقوم بتحسين قدراته الصحية والبدنية وإطالة عمره الإنتاجي وتقليل فرص إصابته، أما بالنسبة للدولة فالرياضة تعمل على زيادة كفاءة المواطنين وحفظ معدلات الاستهلاك العلاجي والتأهيلي .

وتتميز هذه الورقة في علم اقتصاد الرياضة بانها ستركز ايضاً على خواص الاقتصاد الكلي (Macroeconomics) في التعبير عن اهمية دورة العاب كرة القدم خليجي 25 التي اقيمت في البصرة بين المدة 6–19 كانون الثاني 2023 وتاثيراتها المتبادلة وروابطها الخلفية والامامية في نهضة اقتصاديات جنوب العراق عموما والبصرة على وجهة الخصوص بكون البصرة:عاصمة العراق الاقتصادية دون اهمال خواص الاقتصاد الجزئي التي يقوم عليها بالاساس علم اقتصاد الرياضة للنشاط المذكور كلما امكن ذلك.

ثانيا :واربط بطريقة توزيع الموارد وإمكانيات الهيآت الرياضية لتحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات ورغبات أعضائها بما يحقق أهداف تكوينها وإنشائها وأهداف أعضائها من الاشتراك فيها، كما يؤثر النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة الموجودة فيها الهيئة الرياضية على اقتصادها سواء اكان هذا النظام اقتصاد السوق ام اقتصاد تخطيط مركزي أو اي درجة ما بينهما. وبهذا يمكن التعرف على اقتصاديات الهيئات الرياضية داخل أي نظام اقتصادي من خلال التعرف على بعض المحددات الرئيسة مثل:

- ملكية الهيئة الرياضية

- تمويل الهيئات الرياضية
- تنظيم الهيئات الرياضية
- أهداف الهيئات الرياضية
- الاحتراف الرياضي

ب- وقدر تعلق الامر بنتائج الاستثمار في الحقل الرياضي في خليجي 25 فان تحليل للعلاقة بين الكلفة-منفعة (cost –benefit) في نشاط الدورة الاجمالي اظهرت نتائجها الاولية معطيات مهمة وواعدة، تؤشر امكانية ان تحتضن البصرة نشاطات اقليمية ودولية مستقبلية وقدرة متميزة في تحريك قطاعي الرياضة والاستثمار الفندقي والسياحي والنشاطات الاقتصادية اللوجستية ذات العلاقة . فقد بين الدكتور بشار قدوري من الجامعة العراقية نتائج تستحق النظر في تحليل مبسط عن كلفة خليجي 25 ومنافعه موضحاً على سبيل المثال بالقول: ان الدخل الناجم عن نشاط خليجي 25 قد بلغ 400 مليون دولار. فالنظرة البعيدة هي الفوز الاقتصادي لمحافظة البصرة من دخول 250 ألف زائر وسائح خليجي واجنبي ومحلي اذ انفق الزائر الواحد أموال بمعدل كل 100 $ يوميا لكل زائر ولمدة 8 ايام أقل تقدير فالحاصل الإجمالي التقريبي هو بنحو 200 مليون دولار للقطاع الرياضي والمرافق الرياضية والتذاكر والتي كانت بملايين الدولارات بناء على أسعار التذكرة الواحدة التي انقسمت إلى 4 فئات، وهي الأخضر(30 دولار) والأصفر(20 دولار) والأحمر(14 دولاراً) والأزرق(10 دولاراً). عدا مرافق القطاع العام والضرائب والرسوم والبنزين والوقود .اما القطاعات الخاصة مثل الفنادق والنقل الفنادق(اذ أعلنت وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية، عن تجهيز 35 فندقاً في محافظة البصرة، لاستقبال وفود وجماهير البطولة نن خارج البلاد الذين بلغ عددهم عن طريق البر والحر بنحو ٣٥ الف مواطن خليجي واجنبي ، توزعوا ما بين لاعبي منتخبات ووفود رسمية وقنوات إعلامية وجماهير). كذلك المطاعم واماكن الترفيه والمولات ومراكز التسوق وأجور شركات الاتصالات وتقدر جميعها بحوالي 200 $ مليون دولار. لذا فان العائد الكلي في مجمل القطاعات هو بنحو 400 ملون دولار. في حين ان كلفة الإنفاق

لإنشاء ملعب جذع النخلة كان بنحو 500 مليون دولار ،فالفرق هو 100 مليون دولار عن كلفة الانشاء فحسب وتم ترشيد 400 مليون دولار باستخدام اسلوب الاقتصاد الرياضي المؤقت.

ج –وفي ضوء ما تقدم ، ومن وجهة نظر الاقتصاد الجزئي للرياضة فان الحركتين التشغيلية والاستثمارية قد اسست لعلم اقتصاد الرياضة على ارض البصرة .اذ نظمت شركة سنغافورية كبيرة حفل افتتاح خليجي 25 وهي متخصصة في ادارة الاحتفالات والمهرجانات العملاقة وان مخرجا المانياً كبيراً قام باخراج حفل الافتتاح .في حين ان ملعب (جذع النخلة) نفسه (وهو مرتكز الاستثمار الرياضي) قد تولت تصميمه شركتان امريكيتان وهما شركة (Newport Global) و شركة (Architecture 360) في حين ان المقاول الرئيس المنفذ لملعب جذع النخلة تم من خلال شركة وطنية عراقية من القطاع الخاص. وبهذا يبقى الاستثمار في المجال الرياضي في المرحلة القادمة نشاط غايته زيادة رأس المال للافراد والهيئات المستثمرة أو تعظيم مواردها عن طريق تشغيل اموالها أو استغلالها بهدف زيادتها، فوظيفة الاستثمار هي اذن تشغيل الموجودات او الأصول المتاحة بهدف تزايدها وهو مايطلق علية بالتراكم الراسمالي

(capital accumulation)

و هنا يكثر الاتجاه إلى تكوين شركات المساهمة التي تتولى إدارة هذه الرياضات و الإشراف عليها بهدف تحقيق أفضل مستويات الربحية والتي بدورها تحقق العائد المناسب على الاستثمار و الذي يمكن استغلاله في إعادة تمويل كافة الأنشطة الرياضية و الوصول بها إلي مستوى العالمية. وتتمثل طرقه باشكال مختلفة منها :

د–استثمار المنشئات الرياضية وتأجير صالات النوادي للاستفادة المادية منها، بالإضافة الى إيجار المحلات و غيرها من المشاريع التي تدر عائدا ماديا يدخل ضمن إيرادات الأندية.

هـ–أما أهم الاستثمارات الحديثة للنوادي فهو التحول نحو التجارة من خلال إنشاء شركات تجارية باسم النادي صاحب المنفعة أو محاولة التوصل لخصخصة الأنشطة الرياضية التي تستطيع تحقيق

الأرباح بالإضافة للاتجاه نحو تحويل الأندية لشركات مساهمة ضخمة كما هو الحال بالنسبة لعديد من الأندية الأوروبية.

و–كما يمكن إنشاء قنوات رياضية تلفزيونية للأندية و ذلك من أجل توفير الموارد المالية اللازمة للارتقاء بمستوى الأندية ورعاية اللاعبين المحترفين والتعامل معهم بمفهوم استثماري وفقا لاستراتيجيات اقتصادية في قطاع الإعلام الرياضي.

٣– البصرة عاصمة العراق الاقتصادية .

ا– من الناحية التاريخية ، فإن الميزة المكانية للبصرة على رأس الخليج وموقعها على ضفاف شط العرب قبل أن تفرغ مياه النهرين المتحدين واقصد نهري منطقة الشرق الأوسط الرئيسيين ، دجلة والفرات ، جعلت البصرة من أكثر الموانئ النهرية والبحرية المهمة في المنطقة .فمع وجود تجار من جميع أنحاء الخليج بالإضافة إلى مصر والهند ، تمتعت البصرة باقتصاد نابض بالحياة تكمله الزراعة (التمور في المقام الأول). ثم مع اكتشاف واحد من أكبر احتياطيات النفط واستغلاله وتوسعه المتزايد منذ عشرينيات القرن الماضي – هيمن قطاع النفط على اقتصاد البصرة .اذ عدت البصرة المنتج الرئيسي الاول والمعالج والمصدر للمنتجات النفطية.

لذا، تتمتع البصرة بالعديد من النشاطات الاقتصادية التي تظهر في موانئها وأراضيها ومحطاتها النفطية وصناعاتها ، ومجموعة متنوعة من المجمعات الصناعية ، وكذلك من خلال إمكاناتها الزراعية والسياحية. وبعيداً عن حقول النفط والغاز، تشتهر هذه المحافظة منذ عقود طويلة بتعدد انواع نخيلها وجودة تمورها . اذ اشتهرت منذ القدم بزراعة النخيل حتى عرفت فيما بعد بأنها(أرض النخيل) حيث تم زرع أول نخلة على أرضها.

حينها أدرك العرب أن أرض البصرة تصلح لزراعة النخيل إضافة الى هوائها الرطب، والذي يتغير بين يوم وليلة عدة مرات. وفي مطلع سبعينيات القرن الماضي ، تم اختيار محافظة البصرة لتكون واحدة من عقد التنمية في العراق. اذ تم إنشاء عدد من الصناعات مثل مصانع البتروكيماويات

ومصانع تسييل الغاز الطبيعي وشركة الجنوب للغاز ومصانع الحديد والصلب والطابوق وقطع البناء الجاهزة وأنابيب الاسبستوس ومصانع الأسمدة في خور الزبير. اضافة الى إنشاء منطقتين صناعيتين ومع ذلك ، فقد تدهور اقتصاد البصرة بسبب آثار الحروب الاستبدادية والمركزية الاقتصادية الشديدة وتعرضها لحروب الخليج الثلاثة والعقوبات الاقتصادية ، وهيمنة حكومية مركزية مطلقة على الصناعة والزراعة والتمويل والتجارة .

اذ بات القطاع الصناعي المتضرر المتضرر الاول بعد بساتين النخيل : فالأصول الاقتصادية الغنية المحتملة في البصرة ، بما في ذلك الموانئ والصناعات النفطية وصناعات التمور والشركات الصناعية ، تضررت وتعرضت للإهمال وهي اليوم بحاجة إلى موارد مالية كبيرة وخطط استثمارية لتنشيطها ودعمها. فمن بين موانئ الشحن الستة ، لا يوجد سوى اثنان فقط قيد التشغيل ، هما خور الزبير وأم قصر ،والعمل جاري بإنشاء ميناء جديد في خور عبد الله وهو ميناء الفاو الكبير. وبهذا تعد البصرة الميناء البحري الرئيس للعراق، بإطلالتها على الخليج بساحل طوله 58 كيلومتراً، وهذا يمثل 1.6% من مجموع حدود جمهورية العراق البالغة 3809 كيلومترات. وفيها يلتقي نهرا دجلة والفرات في منطقة تسمى القرنة، ويكونان نهر شط العرب الذي يصب في الخليج . وبهذا فإنّ ميناء البصرة يعد المنفذ الرئيس للصادرات العراقية ، إذ يستحوذ على غالبية النفط الخام المصدَّر من حقول وسط العراق وجنوبه.

كما يحتوي الميناء على 4 منصات تحميل، ويمكنها تصدير ما يصل إلى 1.8 مليون برميل يومياً .وعلى الرغم مما تقدم، عدت البصرة "عاصمة العراق الاقتصادية" وهي ثاني أكبر مدنه من حيث المساحة والثالثة من حيث عدد السكان، كما تعدّ بوابة العراق البحرية، والمصدر الرئيس للنفط الخام الذي يعتمد العراق على بيعه. وكانت أبرز الدول المستقبلة للنفط الخام العراقي عبر المواني البحرية للبصرة في العام 2022 هي الصين والهند وكوريا الجنوبية وتركيا واليونان والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا، بالإضافة إلى دول عربية. في حين ان الجزء الأكبر والأضخم من الاحتياطي النفطي العراقي الذي يتركز في الجنوب هو في محافظة

البصرة حيث يوجد 15 حقلاً منها عشرة حقول منتجة وخمسة ما زالت تنتظر التطوير والإنتاج. كما تحتوي هذه الحقول احتياطياً نفطياً يقدر بأكثر من 65 مليار برميل، أي نسبة 59% تقريباً من إجمالي الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد الوجود. كذلك يشكل الاحتياطي النفطي لمحافظات البصرة وميسان وذي قار مجتمعة حوالي ثمانين مليار برميل، أي نسبة 71% من مجموع الاحتياطي العراقي. إلى جانب النفط وموانئ البصرة، تمثل شركة غاز البصرة أحد أكبر مشروعات خفض حرق الغاز بالعالم (من 900 إلى 1000 مليون قدم مكعب يومياً)، كما أنها تضم أولى منشآت النفط والغاز بالعالم المؤهلة للحصول على قرض أخضر، إذ إنها تعمل على "تنوع" القيمة الاقتصادية بخلاف النفط.

ب- البصرة العاصمة:

مشروع المنطقة الرياضية الحرة بغية استلهام الدروس وحصد النتائج الاقتصادية الحالية في نجاح خليجي 25 على الاقتصاد الكلي لمحافظة البصرة فلابد من تقييم عام لاقتصاديات محافظة البصرة ، ليشكل هذا التقييم التعشيق بين قوة وامكانات اقتصاد محافظة البصرة والاستثمار المستقبلي في اقتصاديات الرياضة. ونظراً للاهمية الاقتصادية لهذه المحافظة ، فقد صوت مجلس النواب العراقي على تشريع القانون رقم 66 لسنة 2017 وهو قانون "البصرة عاصمة العراق الاقتصادية"، لانشاء مركز تجاري عالمي فيها وتحسين البنى التحتية وتوسيع الموانئ وأحداث تنمية اقتصادية شاملة وغيرها من الأمور.

وفقا لخبراء الاقتصاد فإنّ هذا القانون وفي حال تطبيقه سيخلق كثيراً من الفرص الاستثمارية الجديدة، ويجذب مزيداً من رؤوس الأموال إلى محافظة البصرة، فضلاً عن انتعاش قطاعات الصناعة والزراعة والإسكان والخدمات اللوجستية. واستناداً ، لأحكام المادة (5) من القانون اعلاه رقم 66 لسنة 2017 وبغية تفعيل المهام الواردة في المادة ثانياً/4 من القانون والمتعلقة بتشكيل :((الهيئة العليا لإدارة المناطق التجارية الحرة في محافظة البصرة)) وتشكيل مركزها التجاري ومهماتها التي ترتبط بالامانة العامة الاقتصادية وعلى وفق مانصت عليها المادة ثانيا/4 آنفاً ،

ومن اجل تحقيق اهدافها في تطوير راس المال العراقي عموما والرياضي خصوصاً واستقطاب الاستثمارات الاجنبية والخليجية منها ،فقد آن الاوان ان تباشر ((الهيئة العليا لإدارة المناطق التجارية الحرة في محافظة البصرة)) دورها في الاشراف الكامل على المناطق التجارية الحرة في محافظة البصرة ، وعد نجاح خليجي 25 البدء لاقامة منطقة حرة للاستثمار الرياضي ذلك من خلال :

اولاً: ابرام الاتفاقات والعقود ووضع الخطط والبرامج واجراء الدراسات اللازمة لتطوير منطقة تجارية رياضية حرة في محافظة البصرة ومساندتها ومراقبة مسيرة نموها والمحافظة على المكتسبات السياحية والفنية واللوجستية لخليجي 25.

ثانياً : إصدار التراخيص لمختلف النشاطات التجارية والخدمية والمهنية والتعليمية والصحية في مجال النشاط الرياضي والاستثمار به وضمان الاشراف على تلك النشاطات ومراقبتها.

ثالثا:وضع الضوابط التي تحدد افضل المواصفات القياسية العالمية لجميع اعمال البنية التحتية للمنطقة الحرة للاستثمار الرياضي وتحديد شروط إقامة المباني الرياضية والسكنية والنشاطات المنتجة اللصيقة بالمنتجات الرياضية وتقديم الخدمات ذات النفع العام ، مراعين في الوقت نفسه شروط الامان والسلامة البيئية والصحة العامة والصحة الرياضية بشكل خاص.

رابعاً: منح حقوق الانتفاع داخل المنطقة الرياضية الحرة.

خامساً: متابعة تطبيق التصميم والبناء والتشييد والصيانة للأبنية الرياضية وابنية النشاطات المرتبطة بها .

سادساً : إنشاء الشركات الرياضية او آلية دخولها شريكاً ، ذلك وفقاً للاجراءات النظامية المتبعة او بما يحقق المهمات والاختصاصات المنوطة بالهيئة.

سابعًا :الأشراف والرقابة على المطورين والمستثمرين والمشغلين والمقاولين العاملين والمقيمين والزائرين في المنطقة الرياضية الحرة موضوع البحث.

واخيراً :اعتماد الضوابط والاجراءات المنظمة لعمل المدير العام لهيئة المنطقة الرياضية الحرة وتحديد مسؤولياته.

٤-الاستثمار الرياضي ومتلازمة التعثر الاقتصادي.

١-ان النجاح في خليجي 25 بالبصرة حمل العراق ومن فيه مسؤولية كبيرة ،

اذ ان التحدي قد بدأ الان من لحظة تواصل التلاقي العراقي بالاشقاء الخليجيين مرورا" برفع الحظر عن الملاعب العراقية وصولا" الى الحفاظ على النجاح .. فما عاد الوصول الى القمة هو اليوم اصعب من الحفاظ على البقاء فوقها. ولكن الاصعب هو ما تشير اليه التقارير ان جميع التجارب السابقة في تنظيم دورات الالعاب بما فيها تنظيم دورات الالعاب الاولمبية ، بان الدولة التي تتصدى لتنظيم هذا الحدث الكبير تتعثر اقتصاديا بعد انتهاء الدورة ويظل اقتصادها يعاني من تدني في النمو وادامة زخم النشاط الاقتصادي وهو ما اجمع عليه خبراء الآقتصاد الرياضي بتسميتها ب(متلازمة التعثر الاقتصادي ما بعد الاولمبياد – Post-Olympics Economic Stalling Syndrome -).

وبناء على ماتقدم ، وبغية ادامة زخم نجاحات خليجي 25 على نحو مستدام يوفر واحدة من المرتكزات الكبرى في توصيف البصرة عاصمة العراق الاقتصادية ، فقد تم اقتراح انشاء منطقة حرة رياضية وعلى وفق ماجاء به القانون رقم 66 لسنة 2017 الذي مازال معطلاً ، والبدء باطلاق اولى المناطق التجارية الحرة هو الشروع بالمنطقة الرياضية الحرة ، وتوفير مستلزمات تشجيع الاستثمار الرياضي فيها بما يخدم الحركة الرياضية لعموم منطقة الخليج واقليم الشرق الاوسط .

ونرى في الاستثمار الرياضي التجاري الحر المستدام في البصرة ، يمثل حصاد واحدة من نجاحات خليجي 25 لتفعيل قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية وآلية مهمة للتنويع الاقتصادي لمحافظة البصرة ، اذ سيكون الاستثمار في الرياضة الركن الرابع المضاف واحد اركان اقتصاديات البصرة التي تقوم حاليا على ثلاثية :الزراعة والنفط والنقل .

ب- اهداف الاستثمار الرياضي .

ينصرف الاستثمار في المجال الرياضة الى صنفين هما :- الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي: فالاستثمار الحقيقي: هو الاستثمار بالأصول او الموجودات الحقيقية كاستثمار المباني والهياكل والأراضي التابعة للمؤسسة الرياضية.

اما الاستثمار المالي: فهو الذي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع المختلفة وبالرغم من ذلك ، تتلخص أهداف الاستثمار الرياضي بماياتي :

اولا- تحقيق العائد أو الربح المادي عن طريق المشروعات المختلفة في مجالات التربية البدنية والرياضية.

ثانياً – المحافظة على الأصول أو المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروع الرياضي.

ثالثاً- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على تنميته وزيادته.

رابعًا – ضمان السيولة النقدية اللازمة لتغطية متطلبات العمل وعملية الإنتاج وتغطية حالات الطوارئ.

خامساً- إن مناخ الاستثمار في المنشآت الرياضية هو مناخ واعد تتنوع فيه مجالات الاستثمار الرياضي , حيث أن كل ما يوجد في الرياضة يعد مادة خام للاستثمار ابتداءً من تاجير المنشآت والملاعب والصالات وانتهاءً بالمسابح وصالات الالعاب الشعبية والتي تدر إيرادات هائلة للاندية الرياضية.

٥- ان مقترح الدعوة الى اقامة منطقة حرة رياضية تجارية في البصرة يقع ضمن أهم الاستثمارات الحديثة للنوادي في العالم وهو التحول نحو التجارة من خلال إنشاء شركات تجارية باسم النادي صاحب المنفعة أو محاولة التوصل لخصخصة الأنشطة الرياضية التي تستطيع تحقيق

الأرباح بالإضافة للاتجاه نحو تحويل الأندية لشركات مساهمة ضخمة كما هو الحال في نشاطات العديد من الأندية الأوربية ومنها:

(١)- إصدار صحف ومجلات أسبوعية وقنوات تلفزيونية باسم الأندية الرياضية , وذلك من أجل توفير الموارد المالية اللازمة للارتقاء بمستوى الأندية ورعاية اللاعبين المحترفين والتعامل معهم بمفهوم استثماري وفقاً لاستراتيجيات اقتصادية في قطاع الإعلام الرياضي.

(٢) استثمار اللاعبين الموهوبين في مختلف انواع الرياضات وخاصة الفئات العمرية الحديثة والناشئين.

(٣)- استثمار المدربين والكفاءات العلمية الرياضية في مجال الطب الرياضي والتغذية الرياضية وتصميم البرامج والمناهج التدريبية للاعبين والفرق الرياضية ذات المستوى العالي.

كما نجد أن صفقات بيع اللاعبين وشرائهم قد فاقت الملايين من الدولارات , وعلى سبيل المثال أن ثمن خدمات اللاعبين المحترفين وصلت إلى أكثر من 100 مليون دولار مما يعكس أهمية الرياضة كصناعة , وادق مثال على أن الرياضة اصبحت صناعة هو أن أقوى خمس دول تصارعت في العام 2012 على تنظيم دورة الألعاب الأولمبية وهي (الولايات المتحدة , روسيا , بريطانيا , فرنسا , اسبانيا) ومن المؤكد أنها ما كانت تتصارع لولا أن الرياضة في عرفها صناعة مربحة واستثمار مفيد يدر عائداً مادياً ضخماً يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

٦- ختاماً تاتي الدعوة لحصاد نتائج نجاح خليجي 25 للشروع باقامة المنطقة التجارية الرياضية الحرة لتكون بمثابة شرارة تطبيق قانون البصرة :عاصمة العراق الاقتصادية.

أذ يذكر أن الرحالة البرتغالي بيدور تبخيرا الذي جاء الى البصرة في العام 1604 ميلادية ، هو أول من استخدم كلمة (عاصمة) في وصف الاهمية الاقتصادية للبصرة عندما قال " أن البصرة عاصمة تجارية ومحطة للتجار القادمين من بلاد فارس والبحرين والاحساء والهند عن طريق هرمز وكذلك عن طريق بغداد.

أن ما تنتجة محافظة البصرة من نفط خام والذي يشكل قرابة ثلثي الانتاج النفطي للعراق أضافة الى القدرة اللوجستية للموانئ والطرق والمواصلات والزراعة والانتاج الصناعي المتوفر فيها. تشكل مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي للبلاد بنسبة لا تقل عن 35-40%. في حين يتطلع سكانها

البالغ عددهم 5 ملايين نسمة الى مشاريع البنية التحتية وهذا ما يتطلب ان تنهض البصرة بمشاريعها كعاصمة اقتصادية للعراق.

المصادر والمراجع:

1. كمال جميل الربضي "الاستثمار الرياضي في التنمية الاقتصادية" مكتبة طريق العلم – الطبعة الاولى 2015.
2. مستضيفه "خليجي 25 البصرة واهميتها في اقتصاد العراق" الميادين نت – 8 كانون الثاني 2023.
3. بشار قدوري : خليجي 25 – حساب الكلفة –منفعة/نشر خاص /كانون الثاني 2023.
4. نعمان عبد الغني " الرياضة والاقتصاد " المكتبة الرياضية الشاملة 6 نوفمبر 2016.
5. قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية رقم 66 لسنة 2017 .
6. جريدة الوقائع العراقية العدد 4452 في 3-7-2017.
7. عدنان فرحان الجوراني / أقتصاد البصرة الواقع السياسي والاثار المستقبلية / الحوار المتامدن 15-5-511ج.
8. Michael A. Leeds The economics of Sports" Rutledge-2022.
9. October 2020. Basra Urban Profile UN-HABITAT
10. McCauley's "Arabian Gulf Cup 2023: Where is it, who's playing and how to Watch in the UAE.
11. The national news.com Jan,07,2023. N Sport
12. Kahane, L.H and Others "The Oxford Handbook of Sport Economics" Oxford university Press 2012.

(*) باحث اقتصادي أكاديمي، مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 10 شباط 2023